الأمم المتحدة A/54/PV.52

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٢
الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر وجلستها العامة الثالثة والثلاثين المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفي إطار البند ١٦٥ من جدول الأعمال، تحتفل الجمعية العامة صباح اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل.

عندما تكلمت عند افتتاح هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، وصفت بعض التحديات الرئيسية التي تواجهنا عشية الألفية الجديدة. وكان على رأسها في ذهني وقتها، كما هو الحال اليوم، محنة ملايين الأطفال في العالم الذين ما زالوا يموتون لأسباب يمكن الوقاية منها؛ والذين راحوا ضحية المخدرات، والجريمة والاعتداء الجنسي، والذين ما برحوا يواجهون مستقبلا يكتنفه الجوع والفقر والأمية؛ ويتعرضون للأخطار ولاستغلال قوة عملهم؛ وهم أهداف للعنف أو ضحايا للإهمال؛ والأهم أنهم ما برحوا يستخدمون كجنود صغار لكي يقاتلوا في حروب الكبار الدموية المدمرة.

وإنه لمن دواعي سعادتي، بصفة خاصة، وأنا أضع كل ذلك في اعتباري، أن أدلي بهذا البيان اليوم بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حقوق الطفل.

يوجد، كما علمت، أكثر من بليوني طفل في العالم اليوم: أكثر من بليوني شجرة مثمرة ثمينة وزهرة جميلة في الأسرة الإنسانية - هم أرواحنا. وتشكل حمايتهم وتنشئتهم أمراجوهريا لبقاء البشرية في المستقبل. ولا يجوز لنا أن نخذل أطفالنا، لأن عواقب ذلك تفوق التصور. وما يحدث للأطفال في سنواتهم الأولى يتوقف عليه نماؤهم ومكانتهم في المجتمع سواء نحو الأحسن أو الأسوأ. وهذا بدوره، له تأثيره على دورهم وشخصيتهم، ونحن كآباء نعرف ذلك. ولهذا فإن جانبا كبيرا من المستقبل يعتمد على الفرص الواعدة والرعاية التي نوفرها لأطفالنا وهم صغار. فهم يحتاجون لأن يحظوا بالأولوية من الاهتمام الخاص لأسباب متنوعة ملزمة - أخلاقية، واجتماعية، واقتصادية، فضلا عن الأسباب الثقافية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86416
*9986416*

منذ اعتماد اتفاقية الطفل احتلت مصالح الأطفال مكان الصدارة في جداول الأعمال العامة والإنمائية أكثر من أي وقت مضى، وتجلى الاعتراف الملموس بحقوقهم في المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجالات مثل السياسة العامة، وإصلاح القوانين وإنفاذها والضمان الاجتماعي. إلا أن عملية العولمة أدت في الوقت ذاته، إلى توسيع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وداخل الدولة الواحدة توسيعا كبيرا، وأصبح وضع المرأة والطفل في العالم الثالث محفوفا بالمخاطر في نهاية المطاف.

ومعظم البلدان في العالم النامي مبتلاة بمشكلات اقتصادية ضخمة، مصحوبة باحتمالات نمو لا تبعث على الأمل، تجعل إعمال حق الطفل إعمالا كاملا في المستقبل يتسم بالتعقيد. كما يشكل عبء الدين الخارجي المنتشر في جميع أنحاء العالم عقبة أخرى كأداء تعترض طريق التقدم الاجتماعي ورعاية الطفل. ويولد الطفل في العالم النامي وهو مكبل بديون تبلغ ٤١٧ دولارا في المتوسط. وتنفق أفريقيا جنوب الصحراء على خدمة ديونها البالغة ٢٠٠ بليون دولار أكثر مما تنفقه على صحة وتعليم مئات الملايين من أطفالها. والأشد من ذلك أن الطفلة تعاني على الأخص، بسبب الجنس، من التمييز والظلم في معظم سنوات حياتها. وفضلا عن ذلك، تواجه الطفلة تحيزا شديدا بسبب التقاليد وتحرم من فرص المساواة والتعليم والتغذية والرعاية الصحية بل ومن الوجود ذاته أحيانا. ومن ثم كان من الضروري إيلاء الاهتمام لاحتياجات الطفلة.

لقد اعتمد منهاج عمل بيجين معيارا محددا شديد الأهمية فيما يتعلق بالاهتمام بالطفلة ووافق على النهج المتعلق بدورة العمر الذي ينبغي أن يدرج في جميع البرامج والسياسات التي تستهدف تحقيق الفائدة للطفلة. وبسبب التمييز القائم على الجنس والعنف المستمر ضد الفتيات، تحرم الملايين منهن مثلما حرمت أمهاتهن وشقيقاتهن من قبلهن، من حقوقهن الأساسية، مما يعني فقدانهن لفرص المشاركة الكاملة كراشدات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادهن، لا سيما المشاركة في السلطة والثروة.

ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) خطرا عالميا يهدد قطاعات بشكل لا يمكن تصوره؛ وما زال الوحش القاتل الذي فشل المجتمع العالمي في كفالة التوصل إلى شكل من أشكال التصدي المنسق له والذي تمس الحاجة اليه. مرض الإيدز عدو للبشرية لا يعرف التمييز ولا يحترم الحدود.

وما برحت ويلات الحروب، وأول ضحاياها النساء والأطفال، تهدد بإهدار عقود من المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في أفريقيا، وطرد الملايين من ديارهم وبلدانهم، والتسبب في نفس الوقت في تعريض كثير من الأطفال الأبرياء لوحشية تجل عن الوصف. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، أثناء رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن، قمت برئاسة جلسة علنية للمناقشة العامة بشأن الأطفال والصراع المسلح. وفي نهاية المناقشة اعتمد المجلس أول قرار على الإطلاق يتعلق بمحنة الأطفال في الصراعات المسلحة هو القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وطلب من الأمين العام أن يقدم للمجلس في عام ٢٠٠٠ تقريرا عن تنفيذ القرار.

إن مجلس الأمن، في جملة أمور،

"يدين بقوة استهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك قتلهم وتشويههم، والاعتداء عليهم جنسيا، واختطافهم وتشريدهم بالقوة، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي، ... ويطلب من جميع الأطراف المعنية وضع نهاية لهذه الممارسات". (قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، الفقرة ٢)

وأعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن تحذو هذا الحذو بل وأن تفعل أكثر من ذلك ويجب على الجمعية العامة من جانبها أن تتزعم هذه الحملة لتكون مثالا يحتذى.

ولكن هذه الإدانة، وإن كانت جديرة بالثناء، ليست كافية. فلا تزال الاعتداءات القبيحة والمؤلمة مستمرة حتى اليوم في بلدان كثيرة من العالم تنغمس في الوقت الراهن في صراعات مسلحة. ومن أجل هذا السبب أطالب الوفود الحاضرة هنا بإظهار دعمها لخطة السلام والأمن للأطفال التي استهلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط/فبراير من هذا العام. إن السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونيسيف هي نصيرة مجاهدة لحقوق الأطفال ورفاههم. وباستطاعتها أن تعتمد دائما على تعاوني وتأييدي. ونحن جميع مشتركون معا في هذا الأمر، لأننا ننقذ حياتنا نحن.

وعلى نفس المنوال، اقترح السفير أولارا أتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال وحالات الصراع المسلح، اتخاذ تدابير عملية لمنع أو تخفيف معاناة الأطفال في حالات الصراع المسلح في أجزاء كثيرة من العالم. وأنا أشجعه على الاستمرار في حملته العالمية بالنيابة عن أطفالنا، قادة القرن الحادي والعشرين وما بعده.

أعلنت الجمعية العامة للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. ويتعين علينا أن نترجم إعلان النوايا النبيل هذا إلى خطة عمل تتمتع بمقومات البقاء، وأن ندعمها بأموال وموارد سخية، وبالتزام لا يتزحزح من جانب المجتمع الدولي قاطبة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأطلب من هذه الدورة للجمعية العامة ومن جميع دوراتها في المستقبل أن تكفل على الدوام بقاء حقوق أطفالنا ورفاهيتهم مسؤولية حاضرة طوال العام وإدراجها في مقدمة أولويات العمل. فلا يمكنني أن أفكر في أي طريقة أخرى أفضل من ذلك لكي تحقق الجمعية العامة رؤيا الميثاق لعالم يتمتع بالسلام والعدل والرخاء، وللوعد الذي تضمنته الاتفاقية من أجل مستقبل أفضل لكل طفل.

أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام.

**نائبة الأمين العام** (تكلمت بالانكليزية): لدينا اليوم ما يدعونا إلى الابتهاج، وأشعر بالسعادة لوجودي هنا مع أعضاء الجمعية العامة لنحتفل معا. وفي غضون بضعة أيام، ستبلغ اتفاقية حقوق الطفل من العمر ١٠ سنوات أي أنها ذاتها ما زالت في مرحلة الطفولة، في الواقع. مع أنها أصبحت بالفعل صك حقوق الإنسان المصادق عليه على أوسع نطاق.

وهذا نصر رائع. فجميع الأطفال يعترف بهم الآن، بموجب صك شبه عالمي، وملزم قانونا، بصفتهم أفرادا لهم احتياجات خاصة، ولهم الحق في حماية خاصة. بل وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك، أنه يسلم بالأطفال بصفتهم أفرادا لهم كرامة، ولهم حقوق الإنسان البالغ. وبالنسبة للكثيرين منا، قد يبدو ذلك واضحا جدا بحيث لا يحتاج إلى التعبير عنه بالكلمات، ولكننا لم نتمكن إلا في العقد الأخير من القرن العشرين من ترجمة هذا الاعتراف إلى اتفاقية دولية تنص بوضوح، مثلا، على حق الطفل في أن يكون حرا من الاستغلال الاقتصادي والجنسي، وأن يتلقى التعليم وأن تتاح له إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ولكن إعادة تعريف الاحتياجات بأنها حقوق لا تعني مجرد تغيير في المصطلحات. فالحق شيء تستطيع أن تطالب به فعلا.

إن التوصل إلى مصادقة عالمية بحق على الاتفاقية، هو الطريقة الملائمة للدخول في القرن الجديد، وهو قرن سينسب إلى أطفال اليوم. ونشعر جميعا بالقلق لأن الولايات المتحدة هي أحد البلدين الوحيدين الذين لم يصادقا حتى الآن على هذه الركيزة من ركائز قانون حقوق الإنسان، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحثها على المصادقة على الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

وتعني مصادقة كثير من البلدان على الاتفاقية أن مبادئها قد أصبحت جزءا من القانون الوطني في كل مكان، من فييت نام إلى تونس. ومن البرتغال إلى كولومبيا. فالبلدان حاليا تجعل الحضور في المدارس مسألة إلزامية، وتعزز قوانينها بشأن بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، وتعتمد حدا أدنى للعمر المصرح بالعمل، وتوفر قدرا أفضل من الحماية ضد التمييز للأطفال المهاجرين واللاجئين. وفي بعض الدول أصبحت الاتفاقية عاملا في الفصل في قضايا الأطفال التي تنظر في المحاكم.

وتمثل الاتفاقية أيضا إلهاما وإرشادا لزيادة تعزيز المعايير الدولية بشأن حقوق الأطفال. ولقد رحبنا جميعا في حزيران/يونيه الماضي باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية الجديدة رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها أي أشكال تشغيل الأطفال التي تتضمن عبودية الدين، والاستخدام القسري للأطفال كجنود، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في أنشطة غير قانونية.

وإضافة إلى ذلك، تبذل حاليا جهود لتعزيز اتفاقية حقوق الطفل ذاتها ببروتوكولين اختياريين، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن الاستغلال الجنسي للأطفال. وأحث جميع الحكومات على دعم تلك الجهود كخطوة أخرى نحو وضع نهاية لبعض أكثر انتهاكات حقوق الأطفال ترويعا وخزيا.

غير أنه لن يحكم علينا كمجتمع عالمي بما نقول إنه ينبغي لنا أن نقوم به أو ما سوف نقوم به، ولكن بما سنفعله في الحقيقة. ومن حيث الممارسة، لا تزال توجد عقبات كبرى تعترض الحماية العالمية لحقوق الأطفال. وليس ثمة ما يدعو إلى التعجب، لأني لا أجد من بين جميع

القضايا الصعبة التي نتناولها في الأمم المتحدة قضية، قديمة أو جديدة، لا يوجد فيها وجه طفل.

وأكبر عدو منفرد لحقوق الأطفال هو الفقر. وإبقاء ملايين الأطفال، وبخاصة الفتيات، خارج المدارس، يؤدي إلى حرمانهم من الحق في التعليم الابتدائي. وتشغيل أعداد كبيرة من الأطفال. وغالبا في ظروف استغلالية أو ضارة يحرمهم من حقهم في الراحة واللعب، كما يحرمهم من حقهم في الصحة الجيدة والرفاهية. وترك الكثير من الأطفال لإعالة أنفسهم في الشوارع، يؤدي إلى حرمانهم من الحق في التنشئة الأسرية. وبما أن سوء التغذية يقتل الآلاف كل يوم، فإنه يؤدي حتى إلى حرمانهم من الحق في الحياة.

(تكلمت بالفرنسية)

وإذا كنا نؤمن حقا بحقوق الأطفال، فينبغي أن نحارب بكل قوتنا ضد الفقر ومن أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. وإذا كنا نؤمن حقا بحقوق الأطفال، فينبغي أن نمنع بأسرع ما يمكن الصراعات المسلحة التي تحول الأطفال البالغين من العمر سبع سنوات إلى جنود، وتشوههم وتيتمهم، وتجعلهم لاجئين أو نتوصل إلى تسوية بشأن تلك الصراعات. ولا بد من القضاء على وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يقضي بالموت على المولودين حديثا أو يحكم عليهم بأن يعيشوا منبوذين، ويجعل المراهقين الصغار أرباب أسر كبيرة.

وعلينا أن نقضي على الاتجار بالمخدرات، ونضمن ألا تسهل شبكة الإنترنت توزيع الصور الإباحية للأطفال. وعلينا أن ندمغ السياحة الجنسية بوصمة العار.

وتوضح هذه القائمة المقلقة بجلاء أن حقوق الأطفال ليست بعض الأفكار التجريدية. فعدم احترامها مأساة حقيقية تعيشها في كل يوم أشد فئاتنا ضعفا. ولهذا السبب، إذا كنا نريد أن نحول حقوق الطفل إلى واقع، فيجب أن نعمل في مجموعة كبيرة من المجالات. وبعبارة أخرى، فكل حقوق الطفل مترابطة ترابطا وثيقا ومتصلة اتصالا لصيقا بالسلام والتنمية لدرجة أننا لو نجحنا في ضمان احترام جميع الحقوق لكل الأطفال في كل مكان، نكون قد غيرنا العالم جذريا أمام البشر جميعا أيًّا كانت أعمارهم.

ولذا، أصبح إبراز حقوق الطفل يعني بالضرورة القضاء على الأسباب الجذرية لمجموعة كاملة من المشاكل التي تكمن في صلب رسالة الأمم المتحدة. ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، وبطبيعة الحال لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة - أي لجـل وكالات الأمم المتحدة دور تلعبه في هذا المجال. ومصير الأطفال اليوم أصبح يحتل رسميا أولوية عالية في عمليات حفظ السلام وفي البعثات الإنسانية. كما يركّز مجلس الأمن في سياق مناقشاته المواضيعية على حالة الطفل. أما عن الأمين العام فقد اتخذ خطوة حاسمة باستثنائه الأطفال دون ١٨ عاما من الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

غير أن هذه الجهود تفقد مغزاها إن لم تبادر الحكومات والمجتمع المدني إلى مواجهة التحدي. ففي جميع المؤتمرات الرئيسية التي عقدت في التسعينات، أخذت حقوق الطفل في الاعتبار وانعكست فيما تم التعهد به من التزامات. وانني أدعو حكومات جميع الدول الأعضاء إلى أن تظل أمينة على الوفاء بتلك الالتزامات، وأن تبقي حالة الأطفال في مقدمة اهتماماتها خلال مؤتمرات المتابعة ومؤتمر قمة الألفية. ولو واصلت الحكومات إدراج أحكام إعلان حقوق الطفل في تشريعاتها الوطنية، ولو نشرت تلك الأحكام على أوسع نطاق ممكن، وفوق ذلك كله لو نفذت عمليا المبادئ السامية المتعلقة بالحق في الحياة وفي التنمية وفي عدم التمييز وفي أولوية مصالح الطفل، فعندها تكون الدول قد أوفت بالتزاماتها.

ولكنه من الواضح أن الاتفاقية ليست مجرد معاهدة دولية ملزمة للدول التي وقّعت عليها. بل هي بالأحرى صك عالمي تغلغل في الوعي الجماعي وأصبح رمزا لحركة عالمية من أجل التقدم الاجتماعي. وسواء أكان الأمر يتعلق بالسياحة أم بشبكة الإنترنت أم بالصيدلة أم بصناعة السلع الرياضية، فهناك وعي جديد وإحساس بالمسؤولية يقودان اليوم إلى مبادرات ملموسة تغيّر مجرى حياة الملايين من الأطفال. وأيًّا كان الثمن، يجب أن تستمر هذه الحركة، بل وأن تنمو لأن حقوق الطفل مسؤولية كل فرد وكل أسرة وكل جماعة وكل مدرسة وكل شركة وكل دولة وكل مجتمع.

والأجيال المقبلة المشار إليها في الميثاق ليست أجيال المستقبل البعيد فحسب. فأولها هي الأجيال التي تعيش بيننا اليوم، أي أطفال اليوم. ولهذا فإن اليوم هو الذي يجب أن نبدأ فيه حمايتهم، لا من ويلات الحرب فحسب بل ومن كل انتهاكات حقوقهم الأساسية المسلَّم بها في الإعلان ومن الموقعين عليه وعددهم ١٩١ بلدا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

**السيد بعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. فقبل عشر سنوات أراد المجتمع الدولي الخروج من سلبيته المخزية إزاء أطفال العالم، وخاصة مئات الملايين منهم الذين تركوا لحيلهم بلا حقوق ولا حماية، وسرقت طفولتهم وحكم عليهم باليأس، فاعتمد أخيرا اتفاقية تضمن لهم حقوقا معينة وتقر لهم بمكانهم ودورهم في المجتمع.

وهذا الاحتفال، فيما يتعدى جانبه التذكاري، يذكرنا مجددا بخطورة وتزايد إلحاحية المصير المستمر وغير المقبول الذي ينتظر هذه الفئة البشرية الضعيفة والمهملة.

ورغم ما أحرز من تقدم، يبقى الواقع قاتما، وينذر بألا يبقى من الآفاق شيء يحتفى به. واحكموا بأنفسكم: ففي هذا العقد وحده قتل أكثر من مليوني طفل وجرح ملايين آخرين أو شوهت أعضاؤهم أو اغتصبوا أو أصبحوا من المعوقين مدى الحياة؛ وأصيب ١٠ ملايين إصابات نفسية جسيمة سوف يعانون من آثارها بقية العمر، وفقد ١٢ مليونا ديارهم وتركوا ليعيلوا أنفسهم؛ واستغل ٣٠٠ ٠٠٠ طفل وقودا للمدافع في صراعات لا يد لهم فيها ولا يفهمون مخاطرها ولا أسبابها؛ ويقتل سنويا ٨٠٠ طفل أو يشوهون من جراء الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الألغام الأرضية.

وبالإضافة إلى هذا يموت سنويا ١٢ مليون طفل دون الخامسة من العمر بسبب الأمراض التي يمكن توقيها؛ ويعمل ٢٥٠ مليون طفل إلى درجة الإنهاك في مؤسسات صناعية سرية مجهدة لكي يعودوا إلى أسرهم المعوزة، بدراهم هزيلة من كدهم ومعاناتهم؛ ولا يستطيع ١٣٠ مليون طفل في سن الدراسة الالتحاق بالمدارس، بينما يجبر ١٥٠ مليونا آخرون على ترك الدراسة في السنة الدراسية الخامسة. وأخيرا يقع عشرات الملايين من الأطفال ضحايا لسوء التغذية والمجاعة ولا يخرجون منهما إلا إلى الموت بسبب الحرب أو العنف أو المرض أو إهمال المجتمع.

فأي مستقبل يمكن أن يتطلع إليه هؤلاء الأطفال وهم ضحايا الحرب والجوع ونقص الرعاية والحب، أو وهم أيتام تربوا في مخيمات اللاجئين أو في عنف الشوارع، وقد سلبت براءتهم وحرموا من أحلامهم ولم تبق لهم من ذكريات طفولتهم المسلوبة إلا مشاهد الفظائع والاغتصاب والاعتداءات الجنسية والفقر، ولم يعد أمامهم إلا خيار القتال بينما يتسلى الأطفال الآخرون في مثل عمرهم ويلهون بألعاب الأطفال البسيطة؟

وأمام هذه المأساة التي يشهدها يوميا عشرات الملايين من الأطفال، وكثير منهم أفريقيون، ممن يقعون فريسة لفظائع الحرب وقسوة الحياة البالغة، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤوليات تضطلع بها ودور تؤديه.

ولو صح أن المجتمع الدولي لم يقف سلبيا تماما، كما يتضح من الإجراءات العديدة التي اتخذها على مدى عدد من السنين، فالصحيح بالقدر نفسه أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية إلى حد يرثى له، في ضوء خطورة الحالة وإلحاحها. ومن هذا المنطلق يصبح اعتماد اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها على صعيد عالمي تقريبا، بالنسبة لجميع الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي جعلت من حماية الطفل عقيدتها ومعركتها، إنجازا رئيسيا سيدعمه ويعززه ويقويه بروتوكولان اختياريان يجري إعدادهما حاليا.

ومن هذا المنطلق نفسه نرحب باعتماد المؤتمر الدولي السابع والثمانين لمنظمة العمل الدولية بالإجماع الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال، التي تتوج الكفاح الطويل لكل من فرض بتصميم وشجاعة حظرا مؤبدا على هذا الشكل الجديد من أشكال الرق الذي يؤسف له أشد الأسف لأنه يشمل الأطفال.

وبالمثل نرحب بالعمل الباهر والمخلص الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة لصالح أطفال العالم. كما نقدر تقديرا عميقا العمل الدؤوب الذي يضطلع به السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، في تنبيه المجتمع الدولي إلى الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات جادة لحماية الأطفال من عواقب الطرق الخاطئة التي يتبعها الكبار.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد على مساهمة أفريقيا في هذه الحركة العالمية لصالح الطفل، وأن أذكّر هنا بأن أفريقيا، التي يشغل الطفل فيها بصورة تقليدية مكانا أساسيا في الأسرة وفي المجتمع، كانت جزءا من هذه الحركة، أو كانت مصدر إلهام لها.

والواقع أن قارتنا، وفي مرحلة مبكّرة جدا، أخذت على عاتقها مهمة حماية الأطفال وتوفير الظروف اللازمة لنموهم. وهكذا فإن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية اعتمدت في ١٩٧٩ في مونروفيا الإعلان المتعلق بحقوق ورفاه الطفل، وتبع هذا الإعلان بعد ١٠ سنوات تقريبا الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق ورفاه الطفل. وهذا الميثاق يحرم تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٨ ويعترف في ديباجته بأن:

"الطفل، وبسبب ما يحتاجه نماؤه الجسدي والعقلي، يتطلب رعاية خاصة فيما يتعلق بالصحة وبالنمو الجسدي والعقلي والأخلاقي والاجتماعي، ويتطلب حماية قانونية في ظل ظروف من الحرية والكرامة والأمن".

ويسرني أن أعلن أن هذا الميثاق سيدخل حيّز النفاذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وأن مؤتمر القمة القادم لمنظمة الوحدة الافريقية الذي سيعقد في لومي، سيتولى إنشاء لجنة لتنفيذ هذا الصك الهام. وهذا سيوفر حافزا جديدا من أجل العمل الجماعي في أفريقيا لصالح الطفل.

وفي ١٩٩٦، تم الدفع قُدما بالتزام أفريقيا بالأطفال بنفس التصميم، عندما اعتمد مؤتمر القمة المعقود في ياوندي قرارا يؤكد على أن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة يمثل انتهاكا لحقوقهم وينبغي اعتباره جريمة حرب. ولذا كان من المنطقي أثناء انعقاد الجمعية الخامسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات، المعقودة في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩، أن تؤكد أفريقيا التزامها الراسخ الذي لا رجعة فيه بالأطفال. وكان ذلك من خلال اعتماد عدة قرارات رئيسية يبدو من الملائم والمفيد التذكير بها بإيجاز في هذه الجمعية العامة.

فتلك الجمعية، في القرار الذي اتخذته بشأن التصديق على الميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق ورفاه الطفل، قامت بتوجيه نداء عاجل إلى الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على الميثاق بأن تبادر إلى ذلك، ثم دعت الدول الأعضاء إلى العمل سويا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع أمانة منظمة الوحدة الافريقية، ضمن إطار اتفاق على بروتوكول لتسريع تنفيذ هذا الصك.

والعمل الذي اضطلع به المؤتمر الأفريقي بشأن استخدام الأطفال كجنود، المعقود في مابوتو في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل، تـُوج باعتماد إعلان أدان تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، وطالب برفع الحد الأدنى لسن التجنيد - وحتى الالتحاق الطوعي - ليصل إلى ١٨ عاما. واعتمدت الجمعية المعقودة في الجزائر قرارا يتعلق بذلك المؤتمر أشادت فيه بالنتائج الإيجابية التي حققها؛ وأوصت بإنشاء لجنة خاصة بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وحثّت الدول الأعضاء على اعتماد وتعزيز معايير تحظر تجنيد واستخدام الجنود الأطفال دون سن الـ ١٨؛ ودعت الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية إلى إنشاء الآليات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة بهدف صوغ اتفاقية دولية في هذا الصدد.

وأخيرا، ناشدت الجمعية جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم الدعم لعملية إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تضرروا بسبب انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

وباختصار، فإن الجمعية المعقودة في الجزائر في دعوتها إلى احترام الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، وباتخاذها الخطوات الضرورية لمنع التجنيد العسكري للأطفال دون سن الـ ١٨، وباعتمادها تدابير لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، دللت على الجدية التي تتصدى بها أفريقيا لهذه المشكلة. وبذلك، يكون مؤتمر القمة قد دل بقية المجتمع الدولي على الطريق الواجب اتباعه.

ومع ذلك فإن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به عمل هائل، ومن الواضح أنه لا يمكن لأفريقيا وحدها أن تحسم مشكلة الأطفال المتأثرين بالصراعات، ولا يمكنها أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالأطفال الذين هم ضحايا التخلـّف والمرض والفقر المدقع. ويقينا أن أفريقيا تملك اليوم الإرادة السياسية. ولقد قررت أن تجعل السنة المقبلة سنة السلام والاستقرار في أفريقيا. وما برحت منذ عدة شهور حتى الآن تشارك بشجاعة وقوة في كبح الصراعات التي تمزق القارة وتستنفد طاقتها. إلا أن من الواضح قبل أي شيء آخر، أن أفريقيا لا تملك القدرة على تحقيق النجاح

في هذه الجهود بمفردها، دون تعبئة فعالة من جانب المجتمع الدولي، ودون دعم راسخ من جانب المجتمع الدولي لأفريقيا في جهودها لحسم الصراعات وتوطيد السلام والاستقرار في أنحاء القارة، وإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الصراعات. ولا يمكن لأفريقيا أن تحقق النجاح طالما بقيت تجارة السلاح المربحة مستمرة، وطالما بقيت موارد القارة عرضة للنهب، وطالما بقيت الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أو منظمة الوحدة الافريقية عرضة للانتهاك، وطالما بقيت المؤسسات المالية الدولية وأصحاب الاستثمارات الخاصة على بخلهم تجاه أفريقيا.

وأخيرا فإننا نرى وعيا صحيا أخذ ينزع غلاف اللامبالاة السميك تجاه مصير الأطفال الجائر، وحفز بالفعل طاقات جميع أولئك الذين لا يستطيعون ولا يريدون أن يقبلوا ببساطة تلك الطريقة الخسيسة التي يُعامل بها هذا العدد الكبير من أطفال العالم.

وفي هذا السياق، فإن المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٩ عن الأطفال في حالات الصراع المسلح، فتحت سبلا عديدة يجدر استكشافها لاتخاذ تدابير جماعية محتملة. أما الشيء الأكيد فهو أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتصرف، وكلما سارع إلى ذلك كان أفضل، لكي يتيح لكل طفل فرصة التمتع بطفولته بعيدا عن ساحات القتال والمعامل وبعيدا عن المصانع التي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات.

والحقيقة هي أن النهج الوحيد المفيد لمعالجة هذه المشكلة يتمثل، من ناحية، في شن هجوم، وبخاصة في أفريقيا، على الأسباب الكامنة وراء الظروف المعيشية السيئة - وهي أسباب تحمل أسماء الفقر والعوز والمعاناة الإنسانية، والتي توفر أيضا أخصب تربة لانتشار التعصب والكراهية والعنف - ومن ناحية أخرى، العمل على تربية وتنشئة الأطفال بطريقة تعزز ثقافة السلام والحوار والتفاهم بين البشر.

فهل سيضطلع المجتمع الدولي أخيرا بمسؤولياته - جميع مسؤولياته - تجاه الأطفال الذين هم أثمن ما نملك، حتى لا يعاني بعد اليوم، أي طفل، أيًّا كان المكان الذي ينتمي إليه وأيًّا كان عنصره أو دينه، من العوز أو العنف أو من استمرار لامبالاة الكبار؟

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فييت نام الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

**السيد فام بنه منه** (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حقوق الطفل. وأود أن أرحب بوجود الوفود الوطنية وممثلي مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرهم من الضيوف في هذا الاحتفال عظيم الأهمية. كذلك يسرنا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الأحداث سينظم في جميع أرجاء العالم للاحتفال بهذه الذكرى السنوية.

إن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وفتحها للتوقيع قبل ١٠ سنوات حدثان مثلا معلمين بارزين في تصميم الأمم المتحدة على جعل حقوق الطفل ملزمة قانونا، ولإنشاء إطار قانوني لحماية تلك الحقوق وتعزيزها. وفي فترة زمنية قصيرة على نحو غير مسبوق، قامت ١٩١ دولة بالمصادقة على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وهذا القبول شبه العالمي للاتفاقية لا يظهر فحسب أن حقوق الطفل ومصالحه تهم جميع الدول وإنما يدلل أيضا على وجود الإرادة السياسية إزاء قضية حقوق الطفل.

وفي هذا الصدد، نفخر بأن نعلن أن جميع الدول الآسيوية قد انضمت إلى الاتفاقية وأنها تبذل جهودا لحماية وتعزيز حقوق الأطفال فيها. وبغية تنفيذ الاتفاقية، أنشئت في العديد من البلدان آليات وطنية ووضعت خطط عمل وطنية؛ ونفذت برامج اتصالات لإثارة وعي الجمهور بحقوق الطفل؛ واستحدثت قوانين جديدة أو أدخلت تعديلات على الموجود منها لمواءمة أحكام التشريعات الوطنية مع الاتفاقية؛ واتخذت تدابير ملموسة من أجل تنمية الطفل.

وبغية استعراض تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، تنظر الجمعية العامة سنويا في بند من بنود جدول الأعمال بعنوان "تعزيز حقوق الطفل وحمايتها". ونحن نرحب بالمناقشة الجارية بشأن جميع المسائل الواردة في إطار هذا البند، ونشارك فيها بنشاط، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأطفال المعاقين؛ ومنع وإنهاء بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا؛ وحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة؛ والأطفال اللاجئين والمشردين داخليا؛ وإنهاء استغلال عمل الأطفال؛ ومحنة الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الطرقات. فهذه المناقشات تساعدنا في

تقييم الإنجازات التي تحققت، وفي تحديد ما ينبغي عمله للتغلب على العقبات أو التحديات.

وإذ نشيد بالنجاح الملحوظ الذي حققته هذه الاتفاقية، لا يفوتنا أن نلاحظ الدور النشط الذي تضطلع به لجنة حقوق الطفل في إيجاد وعي بمبادئ وأحكام الاتفاقية، وتقديم التوصيات للدول الأطراف بشأن سبل معالجة المشاكل، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي. كما أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات المماثلة لها في الأمم المتحدة تتعاون على نحو وثيق للتصدي لمسائل حقوق الطفل على أساس خطة العمل لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

إن البرامج القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد حققت النجاح في أماكن عديدة من العالم، فوفرت مساعدة فعالة وملموسة لملايين الأطفال، لا سيما من هم في حاجة إلى حماية خاصة، ومن ينتمون إلى البلدان النامية. وتنشط منظمة اليونيسيف أيضا في دعم الجهود الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، مثل اعتماد قوانين ولوائح، وتطوير المؤسسات وإجراء تحليلات للميزانية تركز على الأطفال؛ وجمع بيانات خاصة بالأطفال؛ وتقييم الأثر المحتمل للسياسات على الأطفال؛ وترويج ثقافة تقوم على احترام حقوق الطفل، بما في ذلك مشاركة الأطفال، وما إلى ذلك. وأود اغتنام هذه الفرصة المثالية للإعراب عن تقديرنا للسيد جيمس غرانت، المدير التنفيذي السابق لليونيسيف، على مساهمته العظيمة في اعتماد الاتفاقية، وفي تنظيم مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. كما نعرب عن الشكر للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف ولموظفيها، على جهودها الدؤوبة ومساهماتها الفعالة في العمل الضخم الذي تضطلع به اليونيسيف، وبالتالي، في رفاه الأطفال في جميع أرجاء العالم.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، يجب ألا تفوتنا ملاحظة أن ١٣٠ مليون طفل في العالم اليوم لا يحصلون على التعليم الأساسي؛ وأن ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية؛ وأن ١٢ مليون طفل دون سن الخامسة يتوفون يوميا بسبب سوء التغذية؛ وأن نصف لاجئي العالم الذين يبلغ عددهم ٢١ مليونا هم من الأطفال؛ وأن ما يربو على ٢٠ مليون طفل قد تشردوا بسبب الحروب. واليوم، يتعين علينا أيضا أن نواجه المشاكل المعقدة الأخرى المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

ومن الملائم أن نقول إن الاتفاقية قد آذنت ببدء عملية مستمرة على جميع مستويات المجتمع لتحويل الأطفال من مجرد أشياء إلى أفراد مكتملين يتمتعون بحماية القانون. ومع ذلك، ولتحقيق هذه العملية على النحو الكامل، يلزم بذل جهود معززة على كل من الصعيدين الوطني والدولي. ونحن هنا اليوم لنؤكد مجددا التزامنا بذلك المسعى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كرواتيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد سيمونوفيتش** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ستوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة ليقيّم ما أنجزه حتى اليوم، ويتأهب للتحديات الناشئة التي سيواجهها الأطفال في القرن المقبل.

كان دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تتويجا لجهود دامت قرابة ٧٠ سنة لجعل المجتمع الدولي يقر بالحاجات الخاصة للأطفال وبضعفهم الخاص. وكون هذه الاتفاقية أكثر صكوك حقوق الإنسان قبولا على النطاق العالمي في التاريخ، أمر له آثاره الهامة. فهذه الاتفاقية، بدلا من أن تكون مجرد سرد للحقوق، تمثل صكا يرمي إلى غرس ثقافة احترام لحاجات الأطفال الأساسية، ومدعوما بحتمية أعمال حقوق جميع الأطفال في كل مكان دون تمييز.

وقد أصبحت الاتفاقية، في ضوء التصديق شبه العالمي عليها، مركزا للعمل الدولي والوطني الهادف إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها. بيد أن هناك حاجة إلى تعبئة عالمية شاملة لكفالة ترجمة روح النص إلى واقع. ولن يكون التصديق وحده كافيا؛ فرفاه الأطفال يقتضي عملا سياسيا على أعلى المستويات.

وفي كل هذا، لا ينبغي إغفال أن لجنة حقوق الطفل تواصل الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في دعوة الحكومات التي صادقت على الاتفاقية إلى تنفيذها، وفي رصد ذلك التنفيذ. وتوفر عملية إبلاغ اللجنة فرصة هامة لكل دولة لاستعراض كيفية تنفيذها للاتفاقية. ولهذه الغاية، دأبت

اللجنة على تشجيع الدول على اتخاذ تدابير خاصة وإنشاء مؤسسات خاصة من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

ومجموعة دول أوروبا الشرقية تعرب عن تأييدها الكامل لأعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوصفها الوكالة الأولى المعنية بالأطفال داخل منظومة الأمم المتحدة، في مهمتها الدؤوبة المتمثلة في الدعوة إلى حماية حقوق الطفل وإلى إرساء حقوق الطفل بوصفها مبادئ ثابتة ومعايير دولية للسلوك إزاء الأطفال. وعلى غرار اليونيسيف، تشارك هيئات أخرى عديدة في الأمم المتحدة، على نحو متزايد في ميدان حقوق الطفل، باعتماد نهج حقوقي الأساس في أساليب عملها. وتود مجموعة دول أوروبا الشرقية أيضا أن تشيد بحرارة بجهود جميع الجهات الفاعلة الهامة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، التي تسعى جاهدة، ببذل جهود مشابهة، إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

وفي دربنا الذي نسلكه لدخول القرن الحادي والعشرين - وهو درب مهدناه بعقد من التقدم الجزري من أجل الأطفال، بما في ذلك مولد اتفاقية حقوق الطفل وأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - هناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك، بغية سد الفجوة بين المعايير الدولية القائمة، والتقيد الفعلي بها في ميدان حقوق الطفل. ومع تقدير عمل الأمم المتحدة الطويل الأجل في هذا الصدد دهش الكثيرون من التزام عناصر فاعلة مختلفة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومشاركتها النشطة؛ وبشكل خاص مع كون منظمة الأمم المتحدة للطفولة في طليعة الأعمال التحضيرية الجارية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١. ومن المتوخى أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي أكبر تجمع من حيث التمثيل يشهده العالم على الإطلاق من أجل الطفل في جهوده لوضع جدول أعمال جديد للقرن الحادي والعشرين وبأهداف مستحدثة لصالح الأطفال.

إن محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة مسألة عاجلة وذات أهمية قصوى ونحن نناقش حقوق الطفل. ذلك أن الأطفال في حوالي ٥٠ بلدا حول العالم يعانون في خضم الصراعات المسلحة ومن عقابيلها. والنتائج المروعة واضحة لكل ذي عينين فقد قتل أكثر من مليونين من الأطفال في العقد الماضي، وشردت الحرب أكثر من ٢٠ مليونا. والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني تشكل كلها وصمة عار لاتفاقية حقوق الطفل. وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة يجب أن تكون في إطار المعايير والقواعد الواردة في الصكوك الدولية التي تجسد القانون الإنساني صراحة.

ومشروع البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة يحتوي على نص هام بهذا المعنى. وإذا ما استفدنا من الإدراك المتأخر، نجد من الواضح أن المجتمع الدولي ارتكب خطأ جوهريا بعدم معاملته الأطفال إلا على أنهم ضحايا. والسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق احترام حقوق الإنسان، ابتداء بحقوق الأطفال، الذين لهم دور حاسم يقومون به باعتبارهم عناصر حفازة على السلام.

وفي الوقت الذي ندخل فيه الألفية الجديدة، يجب بذل جهود متضافرة من أجل القضاء على الفقر حتى نسد فجوة الفوارق الآخذة في الاتساع التي يواجهها الأطفال في أنحاء العالم، ونحاول تمكينهم من إعمال كل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت اتفاقية حقوق الطفل قوية في حشد الجهود لإنهاء هذه المعاملة السيئة. واعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ والتوصية رقم ١٩٠ المتعلقتين بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، يمثلان خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. والتحديات التي لا تزال قائمة كثيرة والمصاعب العملية لتغيير معيشة الأطفال الضحايا عظيمة.

وتنفيذ حقوق الطفل على المستوى الوطني يتطلب أيضا جهودا هائلة ومنتظمة تبذلها الحكومات الوطنية لضمان تهيئة البيئة المؤاتية لإعمال جميع حقوق الأطفال. وحكومات الدول يجب أن تأخذ على عاتقها التزاما بمقتضى القانون الدولي بتنفيذ الاتفاقية، ومع ذلك من الضروري إشراك جميع قطاعات المجتمع إذا ما كان لجميع مبادئ ومعايير الاتفاقية أن تصبح حقيقة واقعة.

إن الاتفاقية لا تحدث تغييرا على نحو ما يحدث في مشروع معين في بلد معين أو بيئة معينة. بل هي تعمل بإحداث تغييرات في تشريعات البلدان ومؤسساتها وسلوكها. قد تكون العملية أكثر بطئا، لكن النطاق والنتائج أكثر بكثير. ولذلك يجب أن نعيد تكريس أنفسنا لتحديد الطرق والوسائل لتمويل احتياجات حماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص حيث تكون الموارد محدودة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وبالرغم من المصاعب العديدة التي تواجه البلدان الواقعة

في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم وهي تمر بمرحلة الانتقال، فقد أحرز، مع ذلك تقدم في ضمان بقاء الطفل وحمايته وتنميته ومشاركته. فجميع البلدان في المنطقة صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، بينما وضعت عدة بلدان منها برامج عمل وطنية لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ٢٠٠٠.

ونحن جميعا نريد إحداث فرق لأجيالنا المقبلة، ويجب ألا تقف جهودنا عند هذا الاحتفال. ومن ثم، يجب أن يظل تعزيز حقوق الطفل على قمة جدول أعمالنا عند نهاية العقد الذي اتسم بقدر كبير من الإنجازات في تاريخ حقوق الطفل. وتحويل هذا الالتزام العالمي إلى حقيقة يظل مهمة يجب أن يشارك فيها الجميع. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل ويزيد جهوده لضمان تحقيق أفضل مصالح جميع أطفالنا في القرن الحادي والعشرين.

**السيد كريسماس** (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن تتاح لي الفرصة للتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه المناسبة الخاصة بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل.

إن اتفاقية حقوق الطفل هي النبراس الذي تهتدي به منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ولما كانت الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية تتصادف مع فجر الألفية الجديدة، فلننظر إلى الوراء بامتنان ولننظر إلى الأمام بشجاعة لمواجهة التحديات التي ستقابلنا على الطريق.

ومع أن اتفاقية حقوق الطفل يمكن اعتبارها من نتاج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فمن الواضح أن حقوق الإنسان تبدأ بحقوق الطفل. وإذا ما توفر الاحترام لحقوق الطفل، فمن المرجح أن ينتشر الأثر المعدي بسرعة إلى سائر الإنسانية.

وإنها لتحية رائعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها أن أمم العالم تحركت وعبئت إلى هذا الحد لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل كما لو كانت حقوقها هي؛ لأن هذه الحقوق بدون هذه الملكية، كان من شأنها أن تولد ميتة. وبدلا من ذلك، فإن الطفل والمسائل المتعلقة بالطفل يحتلان الآن موقعا بارزا في جدول الأعمال السياسي للعالم بشكل عام ولبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل خاص.

وإذا كان الهدف هو مجرد كسب قبول أمم العالم لحقوق الطفل، لكان الانتصار في بلوغه خاويا من أي معنى ولكان الإعمال الجاد لتلك الحقوق حلما بعيد المنال.

وهذه الحقوق لم يكن من الممكن تنفيذها وإعمالها على نطاق عالمي لو لم يكن عدد أكبر من الأطفال قد حصل على التعليم الكافي وهو المكون الرئيسي للتنمية؛ ولو لم تكن الخدمات الصحية والمياه والإصحاح قد تسنى الوصول إليها، ولو لم يتم إزالة بعض العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية، مثل الفوارق الواسعة بين الدخول، وعدم الإنصاف في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والصراعات المسلحة أيضا.

ويحسب لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها، أن الأهداف كان متفقا عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠. وهذه الأهداف تشكل الجزء الأعظم من البرامج القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي بالتالي تكمل حقوق الطفل وتعطيها أثرا عمليا. ومن ثم، فإن اتفاقية حقوق الطفل وأهداف مؤتمر القمة العالمي وجهان مختلفان لنفس العملة. ومن واجبنا أن نهنئ منظمة الأمم المتحدة للطفولة على ابتداع هذا النهج ذي الشقين، فهو يعمل بنجاح.

إن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل ليست بالضرورة وقتا للاحتفال، وإنما هي وقت للمحاسبة وللتفكر، وهي وقفة على طريق التنمية لتقرير ما إذا كان من الضروري تصحيح المسار.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحرز تقدم كبير في سياق تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل ومؤتمر القمة العالمي المكمل لها.

فقد استعرضت معظم بلدان المنطقة تشريعاتها لكي تكفل امتثالها لاتفاقية حقوق الطفل. وقام حوالي نصف هذه البلدان بتعديل قوانينه الوطنية لكي تتلائم مع الاتفاقية. وأجريت إصلاحات قانونية في كثير من هذه البلدان، من خلال تدريب القضاة، والمدعين العامين، وموظفي إنفاذ القوانين، والعاملين في مجال حماية الطفل.

وفي عدد من البلدان أجريت مناقشات ومداولات حول قضايا حقوق الطفل بوصفها من القضايا الانتخابية. وتعاظمت في جميع أنحاء المنطقة مشاركة الأطفال

وقدرتهم على الإعراب عن شواغلهم في المقررات والحالات التي تؤثر على حياتهم.

وقد دللت عدة بلدان على التزامها بزيادة دعمها للخدمات الأساسية للأطفال. وفي نفس الوقت، أنشأت بلدان عديدة في المنطقة هيئات وطنية معنية بحقوق الطفل.

وقد شهدت المنطقة إنجازات رائعة أثناء العقد الماضي في مجال صحة الطفل. وعلى سبيل المثال، شهدنا القضاء على مرض شلل الأطفال، وانخفاضا نسبته ٩٥ في المائة من حالات الوفاة بسبب الحصبة، والقضاء شبه التام على داء الكزاز عند حديثي الولادة، وتعميم معالجة الملح باليود للاستهلاك الآدمي. كما هبط معدل وفيات الأطفال الرضع من ٥١ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨، وانخفض هذا المعدل بالنسبة للأطفال تحت سن الخامسة من ٦٠ إلى ٤١ في نفس الفترة.

وزادت إمكانية الحصول على التعليم الأساسي زيادة كبيرة، وبلغت معدلات القيد في المدارس الابتدائية حوالي ٨٧ في المائة. ويشير تقرير حالة أطفال العالم إلى أن معدل القيد في المستوى قبل الابتدائي، والثانوي، والثالث في هذه المنطقة أعلى منه في أية منطقة أخرى في العالم النامي، وأن معدلات مشاركة الفتيات تساوي أو تفوق معدلات الفتيان.

ورغم أن اتفاقية حقوق الطفل أعطت زخما لاتخاذ الإجراءات اللازمة في المنطقة لمنع تشغيل الأطفال، فإن منظمة العمل الدولية قدرت، في عام ١٩٩٥، أن المنطقة بها ما يقرب من ١٥ مليون طفل عامل تحت سن الـ ١٥. وبالتالي، نرحب بترقب شديد بقدوم العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، حيث أن ذلك يسلط أضواء إضافية على محنة الأطفال.

ورغم هذه العناصر الإيجابية، فإن التحديات التي يواجهها الأطفال مروعة. وأمامنا فرصة مدهشة ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، ونحن ننظف السجلات ونستهل صفحة جديدة، ونصنع قرارا جديدا. فلنضع الأطفال في المقدمة، وندرجهم في جدول الأعمال السياسي لكل دولة، وليكن تقدم حضارتنا مرتكزا على رفاه أطفالنا. وخسران عميل واحد يعني خسران معركة، وإذا خسرنا هذه الفرصة، خسرنا الحرب. والفرصة التي لا ننتهزها هي أحد الأشياء الأربعة التي لا تعوض.

**السيدة فريتشي** (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): إن هذا يوم احتفال. فنحن نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وهذه الاتفاقية، والتصديق شبه العالمي عليها، فضلا عن أعمال لجنة حقوق الطفل، تسلط أضواء مكثفة ولأول مرة على حقوق الإنسان الخاصة بالطفل. ويشرفني أن أتكلم في هذه المناسبة الخاصة جدا باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وهناك أسباب قهرية كثيرة أدت إلى وضع اتفاقية حقوق الطفل: إن الأطفال أفراد، وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية الاعتراف بحقوق الإنسان الخاصة بهم على جميع مستويات المجتمع؛ والأطفال يعتمدون على البالغين، وهذه المرحلة من تطورهم تجعلهم ضعفاء بصفة خاصة؛ والتخلي عن الأطفال تترتب عليه تكاليف باهظة - فكل ما يحدث للأطفال في سنواتهم الأولى يترك آثارا كبيرة على تطورهم الإيجابي أو السلبي؛ وعادة ما تتاح للأطفال فرص محدودة جدا للإعراب عن شواغلهم، ونادرا ما يشاركون في صنع القرار. لكل هذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة، سلمت الحكومات بأن الأطفال بحاجة إلى التمتع بأولوية عليا واهتمام يقظ.

ومع ذلك، كان العالم يتحرك ببطء ليعترف بحقوق الإنسان الخاصة بالطفل. فاعتمدت عصبة الأمم أول إعلان لحقوق الطفل في عام ١٩٢٤. ولئن كان ميثاق الأمم المتحدة ينص على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، كما يشدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع البشر قد ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، فإنه في عام ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية العامة إعلانا موجزا لحقوق الطفل يتضمن سبع نقاط. وبعد عقد، اعتمد إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٥٩. وبناء على اقتراح من بولندا، أنشئ في عام ١٩٧٩ فريق عامل لوضع اتفاقية حقوق الطفل، وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع هذه الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بعد عملية توقيع وتصديق سريعة للغاية.

إن اتفاقية حقوق الطفل صك قوي لأطفال العالم. وهي تؤكد أن الأطفال أصحاب حقوق، وليسوا مجرد

موضع انشغال أو متلقين للخدمات. ولهم الحق في أن تتخذ الحكومات، والمؤسسات، والأفراد إجراءات لصالحهم. والعبارة التي تصور روح الاتفاقية على أفضل وجه، وهي المصلحة العليا للطفل، هي توجيه العمل في مجالات كثيرة يتأثر بها الأطفال أو يشاركون فيها.

وعلينا أن نعترف بأن الاتفاقية في بعض النواحي الهامة لا تتيح الحماية التي توخيناها أو كنا نرجوها. ولهذا، نود أن نسلط الضوء على الأعمال الهامة التي يضطلع بها الفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان، وأن نؤكد الحاجة إلى الانتهاء من أعمالهما في تاريخ مبكر.

ولئن كانت مهمة إعمال حقوق الطفل مهمة عالمية، فإن اتفاقية حقوق الطفل تخاطب الحكومات بصفة أساسية. وتود مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن تثني على عمل لجنة حقوق الطفل، التي ترصد تنفيذ الاتفاقية. فهذه اللجنة كان لها تأثير قوي في إحداث حساسية متنامية، وإيجاد أولوية سياسية عليا للأطفال. ومما يؤسف له أن التشكيل الحالي للجنة، المكون من ١٠ أعضاء لا يكفي لضمان التنفيذ الأسرع والأكفأ لأعمالها. ونشجع الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تصدق بعد على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، التي تزيد عضوية اللجنة من ١٠ إلى ١٨، أن تفعل ذلك على وجه السرعة، لكي يتسنى التوصل إلى عتبة الثلثين المطلوبة لكي يدخل التعديل حيز النفاذ. وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل سيعود بالنفع على الجميع، وهو الوفاء بواجباتنا والاستثمار في المستقبل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ المعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ونعترف بأهمية الاتفاقية في دراسة إجراءات المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف.

**السيدة كينغ** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تشهد سنة ١٩٩٩ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات العالية لأية دولة تعزيز وحماية حقوق الأطفال. فالأطفال يشكلون أحد أكثر الفئات ضعفا ضمن حدود أية دولة. وهم ضحايا العنف والمرض وسوء التغذية والاستغلال الجنسي. وهم يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من اللاجئين، والمشردين، وضحايا الصراعات في العالم. وكثيرا ما يكونون منفصلين عن أسرهم، ومحرومين من التعليم، وكثيرا جدا ما تجندهم قسرا الفصائل المسلحة. ويجري تشغيل ملايين الأطفال تحت سن ١٥ في أنحاء العالم كل الوقت أو بعضه، فيما يمكن وصفه بالتشغيل الاستغلالي للأطفال. ويكون الأطفال تحت رحمة الكبار الموجودين حولهم. وليس لهم كلمة مسموعة في شؤونهم. وهم يصرخون طلبا للمساعدات التي لا تكون موجودة في غالب الأحيان.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بتحسين أحوال الأطفال على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن، كأمة، نولي أعلى الأولويات لرفاه الأطفال لا في وطننا فحسب، وإنما حول العالم أيضا. ولقد أكد رئيسنا والسيدة الأولى علنا في عدة مناسبات أهمية تحسين نوعية الحياة للأطفال. ومؤخرا وجّه الرئيس كلينتون كلمة إلى منظمة العمل الدولية في جنيف بشأن هذه القضية. ونحن نعارض بشدة التشغيل الاستغلالي للأطفال، ونعتبره انتهاكا لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة مؤيدة قوية لاتفاقية منظمة العمل الدولية التي اعتُمدت في حزيران/يونيه الماضي بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وقد أصدر الرئيس كلينتون توجيهات لجميع الوكالات الاتحادية لحكومة الولايات المتحدة للتأكد تماما من عدم قيامها بشراء أية منتجات يدخل فيها تشغيل استغلالي للأطفال.

كما يشعر الرئيس بالقلق إزاء ممارسة الاتجار بالأطفال المشينة التي تعني بالنسبة لآلاف الأطفال حول العالم العبودية والاغتصاب والبغاء والوحشية البدنية. وقد وضع قبل عام استراتيجية تركز على الوقاية والحماية للضحايا ومقاضاة المتاجرين. ويجب أن يتكاتف المجتمع الدولي لوضع نهاية لهذه الممارسة المشينة.

إن الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الألفاظ. والتزامنا بحماية حقوق الأطفال لا يرقى إليه شك. ونحن نساعد الأطفال المعرضين للخطر من خلال دعم البرامج المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وتشكيلة واسعة من المساعدات الثنائية الرسمية، والمبادرات الدبلوماسية. ونحن من المساندين الرئيسيين لكثير من برامج الأمم المتحدة التي تركز بقدر كبير على مساعدة الأطفال، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وعند هذه النقطة، أود أن أنضم

إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة كارول بيلامي وموظفيها المدهشين في اليونيسيف على الأعمال التي ينهضون بها باسم الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وعلى الجانب الآخر، ظلت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية داعما رئيسيا لبرامج الأطفال لمدة ٢٥ سنة. واليوم أصبح في الإمكان تفادي ٤ ملايين من وفيات الأطفال سنويا بفضل الخدمات الصحية المنقذة للحياة التي تقدمها هذه الوكالة.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تصدق على اتفاقية حقوق الطفل، فإن إجراءاتنا لحماية الأطفال والدفاع عنهم في الداخل والخارج على السواء، تظهر بوضوح التزامنا برفاه الأطفال.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مطمئنا إلى أننا، كدولة، مستعدون للمساعدة بأي طريقة ممكنة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال أينما كانوا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل.

— — — — —

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الانتهاء من نظرها في البند ١٦٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥